الرياض

تداعيات الحادي عشر من سبتمبر:
هل تدفع بخطاب ديني أكثر تسامحاً..؟

عبدالله القفاري

الذي يتفق عليه الآن معظم المراقبين لشؤون المنطقة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر التي أصابت نيويورك وواشنطن.. وقادت الى حرب افغانستان الجديدة ضد ما عرف بالارهاب الدولي.. وهي مرشحة ـ اي تلك الحملة العسكرية ـ ان تطال دولا أخرى في المنطقة ـ على رأسها العراق ـ كما تهدد الادارة الامريكية.. وكما تنبئ تصريحات مسؤوليها اليوم.. الذي يُتفق عليه أن تلك الاحداث ايضا نقلت المملكة العربية السعودية لتضعها في قلب الحدث..

لن يكون من المفيد ترديد مقولة أن المملكة العربية السعودية في قلب الحدث عندما اصدرت الولايات المتحدة قوائم بأسماء المشتبه بهم في احداث الحادي عشر من سبتمبر الماضي اشتملت على مجموعة من اسماء المواطنين السعوديين، مما دفع ببعض الكتاب الغربيين الى تبني مقولة أن المملكة العربية السعودية رعت ودعمت نظاما معرفيا يكن عداء وكراهية للغرب.. ربما هي التي أفرزت تلك الجماعات التي اتهمت بارتكاب تلك العمليات الاجرامية الكبيرة.. ولن يكون من المجدي كثيرا الوقوف فقط عند بعض ادعاءات الصحافة الغربية التي تحمل على المملكة.. الأكثر جدوى ربما كان البحث الجاد في امكانية تطوير الخطاب السياسي والديني والاعلامي في المملكة ليواكب المستجدات الدولية وتداعياتها والتي وضعتنا هنا في قلب الحدث واحيانا بلا مبالغة في عين العاصفة.

منذ لقاءات سمو ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ببعض وجوه النخبة السعودية ذات الارتباط بالمؤسسة الرسمية.. إن على المستوى المؤسسة الدينية أو على مستوى المؤسسة الأمنية أو على مستوى المؤسسة التعليمية ـ بعد احداث 11سبتمبر الماضي ـ وهناك قراءات تحاول أن تستشف التوجه الحكومي القادم لمعالجة تداعيات هذه الأزمة.. واذا كان خطاب سمو ولي العهد ـ آنذاك ـ ركز على مبادئ اساسية وشدد على ثوابت وطنية.. فانه ترك المجال مفتوحا لتأويل بعض الاشارات المقتضبة التي أطلقها.. وهي اشارات من المهم وضعها في مكانها الطبيعي ومحاولة انضاج بعض الأفكار التي تعتمل ربما في ذهنية القيادة السياسية.. وهو ما شدد عليه سمو ولي العهد وهو يتطلع الى حوار بناء مع تلك الفعاليات.. لكن ربما كانت الوظيفة الرسمية التي تتسنمها معظم تلك القيادات على اختلاف مجالاتها حجبت الوظيفة الثقافية.. وربما جعلت الحوار يبدو ذو اتجاه واحد.. ويحقق مقصدا واحدا دون سواه وهو الالتفاف حول القيادة والتحريض على الوحدة الوطنية في ظرف بالغ الحساسية.

الذين يعتقدون ان احداث الحادي عشر من سبتمبر الماضي ستعيد ترتيب علاقات الدولة بالمؤسسة الدينية الرسمية وغير الرسمية ربما كان هناك وجاهة فيما يذهبون اليه.. فتداعيات الأزمة في مجملها تركز على خطاب التطرف والغلو الذي حذرت منه قيادة هذا البلد.. وأكدت أن هذا الخطاب يحرج الدولة ويضعها في موقف لا تحسد عليه وهي تواجه تداعيات أزمة ساهم في صناعتها خطاب الكراهية والعداء للآخر والنظرة المتطرفة والاحادية التي تزرع كل أسباب العداء والتحريض ضد الآخر، الا ان الذين يعتقدون أن الدولة يمكن أن تذهب بعيدا في هذا هم واهمون فالدولة السعودية منذ انشائها استمدت مشروعيتها السياسية من مشروعيتها الدينية.. والتحالف القائم بين لمؤسستين السياسية والدينية لضمان ادارة المجتمع على نحو سلامي سلفي يتبنى خطاب الدعوة الاصلاحية الذي جاء به الشيخ محمد بن عبدالوهاب ويشدد عليه.. هو الذي يدعم مشروعية الدولة ايضا.. وهو الذي يستجيب لمشاعر الشعب المسلم بعامته الذي يشكل لحمة وبنية هذا الكيان الكبير.. والذي لا يجد نفسه خارج نسق معرفي اسلامي اطمأن اليه ودافع عنه وعاش في ظله عقودا طويلة.. وتشرب مفاهيم الاسلام على نهجه..

إن الخطاب الليبرالي اليوم الذي يطرحه بعض الليبراليين السعوديين سواء في بعض ما يتاح من فرص محدودة في الصحف او من خلال لقاءات خاصة وضيقة، يحاول احيانا ان يقفز على هذه الحقيقة أو المسلمة.. وهو بهذا يتصور ان التغيير لا يتطلب سوى تقليص مستوى الشراكة من حدود تماهي خطاب الدولة مع الخطاب الديني الى حد الانسجام أو غياب معالم خطاب الدولة التي من المؤكد ان لها اجندتها الخاصة ولها رؤيتها الخاصة التي قد لا تتطابق ونظرة المؤسسة الدينية الرسمية أو الشعبية حول بعض القضايا الاجتماعية والسياسيةالى حدود التمييز او الافتراق، على أن ميدان التميز هو ميدان اجتهاد لا ميدان خصومة.. وهنا تكمن اشكالية ذلك الخطاب الذي لا يرى سوى حدية الفصل وهو فصل سيكون غير مشروع البتة على هذا النحو.. كما لا يرى اشكالية ما يعرف بالرأي العام الذي لا شك بان صانعيه ومستهلكيه اليوم تتشكل غالبيتهم من مؤيدي هيمنة المؤسسة الدينية على المجتمع.

وفي ظل هذه الأزمة من المهم التفريق بين منظورين.. المنظور الأول يدور حول اشكالية الخطاب الديني تجاه الآخر (الغرب تحديدا).. وهو ما يضخ خطاب الكراهية والعداء على النحو الذي قد تلمس اثاره اليوم.. ومنظور علاقة المجتمع بالسلطة وهي

اليوم قد تتبدى للشارع بوضوح بعلاقة طرف من المؤسسة الدينية ـ الحسبةعلى سبيل المثال ـ بالمجتمع .. اي ان هناك علاقات اكثر تعقيدا في الخطاب الديني المطلوب النظر فيه لصالح الابقاء على معادلة الدولة الأكثر بحثا عن استقرار المجتمع والأكثر اهتماما بلُحمته وعافيته.

وهنا يظهر أن تشخيص علاقة الدولة بالمجتمع تُختزل على المستوى الشعبي احيانا الى حدود علاقة هيمنة المنظور الديني الفاعل في مراقبة السلوك العام الذي تفرضه المؤسسة الدينية الرقابية على المجتمع وتحاسب هذا المجتمع عليه التقيد به، وهو مجال رحب للاجتهاد من قبل رجال الحسبة الذين يستطيعون بما أوتوا من صلاحيات ان يحتكروا هذا الحق في تفسير الضوابط الأخلاقية في المجتمع من حدود الانتهاكات الكبيرة الواضحة لحرمات الله التي لا خلاف عليها الى حدود معاقبة المجتمع باخضاعه لرقابة صارمة تفرض عليه انماطا سلوكية ومظهرية تتوسع الاجتهادات من داخل الاسلام في التعامل معها وفي فهمها بينما تضيق الدائرة في بعض الاحيان الى حدود اشغال الناس والتضييق عليهم واحراجهم احيانا في مسلسل لا يعوز الكثيرون اكتشاف ابعاده اليوم او سرد الوقائع والأمثلة الكثيرة على نماذجه.

لا اعتقد أن هناك مسلما صحيح الايمان يفضل الانفكاك عن تعاليم دينه أو التسليم بابعاد الدين عن مشروع الحياة التي لم يجئ هذا الدين الا لتنظيمها وتوجيهها وممارستها وفق معايير انسانية ـ ليس القراء بحاجة الى تذكيرهم بها ـ إنما اعادة قراءة الخطاب الديني على نحو يبرز قيمه الكفيلة بحفظ كرامات الناس وحرياتهم الشخصية بروح التسامح والمودة ضمن الاطار الاسلامي المتفق عليه.. ويؤسس لعلاقات أكثر حيوية وايجابية داخل المجتمع بعيداً عن لغة التكفير والتطرف والتشنيع على المختلف.. وهدر كرامات الناس ومحاسبة ضمائرهم.. وتكثيف الشكوك الدائمة بسلوكياتهم.. انما هو ضمانة مهمة للوحدة الوطنية والالتفاف حول القيادة.. ليس في ظرف الأزمات فحسب.. بل ولمواجهة كل احتمالات المستقبل.. التي حتما سنعجز عن مواجهتها وتحمل اعبائها دون تمتين الجبهة الوطنية الداخلية.. ودون كسر هيمنة بعض القوى الاجتماعية ضد اخرى ودون بلورة خطاب وطني حقوقي يضمن كفالة حقوق المواطن الأساسية دون تمييز او اقصاء.

اليوم تبدو الفرصة متاحة لبلورة خطاب وطني يعالج قضايا من هذا النوع في سبيل الوصول الى مجتمع أكثر تجانساً، يدافع عن مكتسباته، ويشعر بخطورة أي محاولات خارجية لاضعافه ولن يكون هذا الا باعادة قراءة خطاب الدولة الموجه للداخل.. واكتشاف الآثار العميقة التي تترتب على التسليم بمعطيات ذلك الخطاب الذي وان تمتع بكثير من الايجابيات انه بشكله الحالي قد لا يرقى لمستوى مواجهة تحولات المستقبل وأزماته.

إن الدعوة اليوم لخطاب وطني جامع يشارك في صياغته نخبة المجتمع ورموزه الثقافية وقيادته السياسية.. هو الكفيل اليوم بدعم الالتزام بمقتضيات ذلك الخطاب والدفاع عنه باعتباره خطابا شعبيا جامعا وهناك قدر كبير من الاتفاق على مضامينه وهو الذي يجعل هذا الوطن في عيون مواطنيه.. ويجسر الفجوة بين فئاته.. ويعطي دفعة من الآمال بغد افضل.. في وقت لا أحد يستطيع أن ينكر اليوم اننا نمر بأزمات حرجة ومؤثرة.. تشكل هاجسا اجتماعيا مقلقا يتنامى يوما بعد يوم ومن غير المفيد تجاهله أو انكار وجوده.

إن مرحلة الاستقواء بالداخل هو الضمانة الوحيدة للوقوف في وجه اي محاولات خارجية تستهدف هذا الكيان.. ولن يكون الاستقواء بالداخل ممكنا دون بذل المزيد من الجهود على عدة مستويات.. منها مايتعلق بتحرير الخطاب الاعلامي، اذ يجب ان يفتح المجال رحبا امام مشاركة كافة القوى الحية في المجتمع.. وهذا لن يتأتى الا من خلال سياسة اعلامية متقدمة تتيح المجال واسعا للتعبير عن الذات.. وتتيح المجال واسعا لمناقشة قضايا المجتمع دون رهبة او خوف او تحفظ.. كما يأتي هذا الاستقواء بالداخل من خلال اشاعة خطاب ديني متقدم يركز على قضايا الانسان الجوهرية ويكف عن تغذية نزعة الاقصاء والتكفير والتفسيق وتفتيت اللحمة الوطنية.. وهذا الخطاب يجب أن ينهل من أدبيات اسلامية لا تكتشف نفسهامن خلال تراث يغذي نزعة الغلو والتطرف والاقصاء بل تحاول تجاوز ذلك التراث المفعم بالتوتر الى خطاب رحب أكثر انسانية أكثر تسامحا وميلا لتعزيز الاخوة الدينية رغم التنوع المذهبي أو الاجتهادي في وطن يحتمل هذا التنوع كما ان هذا الاستقواء ينشط من خلال اشاعة خطاب وطني يجعل الوطن في قلب كل مواطن من خلال تمتعه بما يسمى بحقوق المواطنة التي تضمن العدالة في الحقوق والعدالة في تكافؤ الفرص والعدالة في ادارة وانفاق المال العام والعدالة في فرص خدمة المجتمع.

ان الخوف اليوم أن تكون المحاولات المبذولة لتحسين شروط الخطاب الديني.. تقتصر على الخطاب تجاه الآخر.. في محاولة لنزع فتيل الأزمة.. وتقليل الآثار الناجمة عن تفاعلاتها الا ان الالتفات الى تحسين شروط الخطاب الديني داخليا هو الذي يعزز شروط الوحدة الوطنية.. ويبعد شبح هيمنة الرؤية الواحدة من داخل ذلك الخطاب الى حدود التسامح تجاه المختلف باعتباره مختلفا لا مخالفا.. مجتهدا لا مناهضا..

إن الفرصة اليوم تبدو سانحة لدعم العلاقات القائمة بين السلطة والمجتمع.. بغية الوصول الى علاقات تقوى اللحمة الداخلية وتبني ثقة اكبر بين الطرفين وتجعل الجميع يعترفون انهم في مركب واحد.. فلا يخرقه أحد منهم.. وان تقدمهم وحفاظهم على مكتسبات الوطن رهن بقدرة السلطة ـ على اختلاف أنواعها ـ على ادارة دفة القيادة.. وعندما يكون الوطن للجميع تذوي كل عوامل تفكك وتقوى كل أواصر التمكين.. وتتضاءل كل محاولات الاختراق.